

أثر استخدام تطبيقات التسوق الإلكترونية في تعزيز المبيعات: دراسة ميدانية على مستخدمي التطبيقات في العراق¹

الباحث مهند جميل وحيد
جامعة الانبار/ كلية الإدارة والاقتصاد
أ.د سعيد علي محمد العبيدي
جامعة الانبار/ كلية الإدارة والاقتصاد

المخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل وقياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة 2004-2022، وذلك باستخدام منهجية تحليلية كمية تعتمد على البيانات السنوية، تشمل مؤشرات الاستدامة المالية المستخدمة في الدراسة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والفجوة الضريبية، ونسبة العجز أو الفائض المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة، ونسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة. تم تطبيق نموذج (ARDL) لاختبار العلاقة بين هذه المتغيرات والناتج المحلي الإجمالي، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الاستدامة المالية والناتج المحلي الإجمالي، مع تأثير متفاوت لكل مؤشر، وقد تبين أن العجز المالي ونسبة الدين العام لهما تأثير سلبي على النمو الاقتصادي، بينما تساهم الإيرادات العامة المستدامة في دعم الاستقرار الاقتصادي. كما كشف البحث عن حساسية الاقتصاد العراقي لتقلبات الإيرادات النفطية، مما يؤكد الحاجة إلى إصلاحات مالية تعزز التنوع الاقتصادي وتقلل من الاعتماد على العائدات النفطية. توصل البحث إلى مجموعة من التوصيات، من أبرزها ضرورة تبني سياسات مالية متوازنة تقلل من العجز المالي وتعزز من كفاءة الإنفاق العام، بالإضافة إلى تعزيز الإيرادات غير النفطية لتحقيق استدامة مالية طويلة الأجل تدعم النمو الاقتصادي المستدام في العراق. الكلمات المفتاحية: الاستدامة المالية، الناتج المحلي الإجمالي، الدين العام، العجز المالي، الإيرادات النفطية، العراق.

¹ (*) البحث مستل من اطروحة الدكتوراه بعنوان قياس اثر الاستدامة المالية في بعض مؤشرات التنمية المستدامة لمجموعة من الدول المختارة مع إشارة خاصة الى العراق.

مقدمة

يعد تحقيق الاستدامة المالية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصادات النامية، ولا سيما الاقتصاد العراقي الذي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، في ظل التقلبات الاقتصادية والمالية التي شهدتها العراق خلال العقود الماضية، برزت الحاجة إلى دراسة العوامل المالية المؤثرة على النمو الاقتصادي، وخاصة الناتج المحلي الإجمالي، باعتباره المؤشر الأساسي لقياس الأداء الاقتصادي للدولة.

تعتمد الاستدامة المالية على مجموعة من المؤشرات التي تعكس مدى قدرة الدولة على تحقيق توازن مالي مستدام دون اللجوء إلى الاقتراض المفرط أو الاعتماد المفرط على مورد واحد للإيرادات. ومن أبرز هذه المؤشرات نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والعجز أو الفائض المالي، والفجوة الضريبية، ونسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة، ونسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة. تؤثر هذه المتغيرات بشكل مباشر وغير مباشر على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار المالي للدولة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة 2004-2022، وذلك من خلال استخدام منهجيات تحليلية كمية ونماذج اقتصادية قياسية لاختبار العلاقة بين هذه المتغيرات. كما تسعى الدراسة إلى تقديم توصيات عملية تعزز من استدامة المالية العامة، بما يحقق نمواً اقتصادياً مستداماً في ظل التحديات الاقتصادية التي يواجهها العراق.

وتكمن أهمية البحث في كونه يوفر رؤية علمية تساعد صناع القرار على تبني سياسات مالية أكثر توازناً واستدامة، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل المخاطر المالية التي قد تؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من الدور المحوري الذي تلعبه الاستدامة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام، خاصة في البلدان ذات الاقتصاد الريعي مثل العراق، حيث يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية في ظل التقلبات الحادة في أسعار النفط، أصبح تحقيق استدامة مالية متوازنة ضرورة ملحة لتقليل المخاطر المالية وتعزيز قدرة الاقتصاد العراقي على مواجهة الأزمات.

وتتجلى أهمية البحث في تحليل العلاقة بين الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي يساهم البحث في فهم كيفية تأثير مؤشرات الاستدامة المالية، مثل الدين العام والعجز المالي والإيرادات النفطية، على الناتج المحلي الإجمالي في العراق، مما يساعد في تقديم رؤى واضحة حول مدى تأثير السياسة المالية على الأداء الاقتصادي.

مشكلة البحث

يواجه الاقتصاد العراقي تحديات كبيرة في تحقيق الاستدامة المالية بسبب اعتماده الكبير على الإيرادات النفطية، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وأسعار النفط. هذه التبعية تؤدي إلى تذبذب الإيرادات العامة، مما ينعكس على العجز المالي ونسبة الدين العام، ويؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي واستقرار الناتج المحلي الإجمالي.

وتتمثل مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي: ما هو أثر مؤشرات الاستدامة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة 2004-2022؟

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة 2004-2022، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المالية والاقتصادية التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تحقيق الاستدامة المالية يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تقليل العجز المالي، وخفض الدين العام، وتنوع مصادر الإيرادات، مما يؤدي إلى استقرار الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في العراق.

منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والكمي والذي يهدف إلى قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية والناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة 2004-2022.

هيكلية البحث

يُقسم هذا البحث إلى ثلاث مطالب التي تغطي مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بقياس أثر مؤشرات الاستدامة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق خلال الفترة 2004-2022، وذلك على النحو التالي: المطلب الأول: الجانب النظري لمفهوم الاستدامة المالية ومؤشراتها والمطلب الثاني: العلاقة بين مؤشرات الاستدامة والناتج المحلي الإجمالي أما المطلب الثالث فقد تناول الجانب القياسي وكان بعنوان قياس الأثر بين مؤشرات الاستدامة المالية والناتج المحلي الإجمالي. واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية ومؤشراتها

أولاً/ نشأة مفهوم الاستدامة المالية: يُعد مفهوم الاستدامة من المفاهيم الشائعة التي شهدت تطوراً واسعاً منذ عام 1978م، حيث تم التعامل معه بشكل متزايد في مختلف المجالات يتمحور المفهوم حول تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وقد تطور تدريجياً ليشمل الجوانب الاقتصادية التي تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف مساعدة الدول المتقدمة والدول الأقل نمواً في مواجهة التحديات الاقتصادية، ولا سيما تلك المتعلقة بالاختلالات الهيكلية الاقتصادية (محمد وعزيز، 2019: 102)، مثل الديون الخارجية والعجز المزمع في الموازنة العامة. وقد أصبح مفهوم الاستدامة مرتبطاً بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية، حيث تبنته المنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، لمعالجة المشكلات التي تواجه اقتصادات الدول. (محمد وحسين، 2016: 147)

أما في المجال المالي فقد بدأ استخدام مفهوم الاستدامة بشكل متزامن مع حدوث الاختلالات العميقة التي عانت منها الأنظمة المالية الدولية بعد الازمة المالية العالمية، وازمات الديون السيادية المختلفة وازمة فيروس كورونا 2019.

ثانياً/ مفهوم الاستدامة المالية:

في إطار الاهتمام العالمي المتزايد بمفهوم الاستدامة المالية والترابط الوثيق بين عناصر المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي، برز مفهوم الاستدامة المالية بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير من القرن العشرين، كقضية محورية في اقتصادات الدول، جاء هذا الاهتمام نتيجة الاختلالات الكبيرة التي شهدتها الأوضاع المالية في العديد من الدول عقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008، بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد في التكاليف المالية اللازمة للإنتاج على المدى الطويل نتيجة تزايد ندرة الموارد الاقتصادية.

وتم الشروع في اعتماد البحوث التجريبية لقياس وتحديد مؤشرات الاستدامة ضمن السياسات المالية في العديد من الدول المتقدمة، حيث أصبحت استدامة السياسات المالية من أكثر المواضيع إثارة للنقاش، ويعود ذلك إلى ما تعكسه من تحديات مستقبلية قد تواجه المالية العامة للدول، نتيجة تفاقم مستويات العجز والدين العام، ومنذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي تزايد استخدام مصطلح الاستدامة المالية في الأدبيات الاقتصادية، ليعبر عن الأهمية المتزايدة لهذا المفهوم في تحقيق استقرار المالية العامة. (الطائي والشلال، 2015: 1)

تعددت مفاهيم الاستدامة المالية إذ استند بعضها إلى الربط بين تعريف الاستدامة المالية والقيود الزمني للموازنة مشيراً إلى أن شرط الاستدامة المالية وفقاً لقيود الموازنة الزمني يتطلب من الحكومة تحقيق فائض مستقبلي في الموازنة يغطي سداد الدين العام، بمعنى أن تحقيق الاستدامة المالية متعلق بمدى قدرة الحكومة على الوفاء بالديون، بالاستناد إلى حجم الإيرادات والنفقات الحالية والمستقبلية. (سليمان ومحمد، 2014: 286).

يُبين صندوق النقد الدولي أن الاستدامة المالية تعني قدرة المقترض على تسديد ديونه دون اللجوء إلى تعديلات جوهرية في الإنفاق والإيرادات العامة في المستقبل، أي أن الاستدامة المالية تقتضي عدم وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة يجبرها على إعادة هيكلة وترتيب أولويات الإنفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونتها (المناعي، 2011: 313).

ثالثاً/ تعرف الاستدامة المالية (Fiscal Sustainability)

توجد عدة تعريفات للاستدامة المالية، حيث يعتبر هذا المصطلح من بين المفاهيم المستخدمة في السياسات المالية، ولم يتم التوصل إلى تعريف موحد له. الاستدامة تشير إلى خاصية الاستمرارية لشيء ما، أي أنه قابل للبقاء والاستمرار عند مستوى معين بمرور الوقت، ويمكن اعتبار الاستدامة عملية تهدف إلى الحفاظ على شيء ما عند مستوى محدد، وتعرف بأنها "الكيفية التي تزيد من خلالها الحكومة الفائض الأساسي ليس في الأجل القصير وإنما في الأجل الطويل الملائم بشكل كبير لتغطية دينها الحالي". (عبد اللطيف وشحاته، 2005: 403)

كذلك عرفت بأنها "ممر زمني لنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي يجعل من هذه النسبة تتجه باستمرار إلى حالة الثبات في المستقبل". (Dahlby, 1993: 1) كما عرفت أيضاً بأنها "انعكاس للبرنامج التمويلي طويل الأجل في أي بلد) أو هي (القدرة على تحقيق إيرادات صافية كافية على تغطية الدين المتراكم والتزاماته". (Bradford, 2002: 399) وتعرف الاستدامة المالية أيضاً بأنها القدرة على تحمل الديون عن طريق الوفاء بجميع التزامات الحكومة الحالية والمستقبلية، وإمكانية إعادة التوازن بين النفقات والإيرادات العامة تدريجياً في المستقبل، مع عدم التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية (علي، 2015: 325)

أما هي السياسة التي تضمن استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا يُعد الدين مشكلة ما لم يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي. تستطيع الحكومة استثمار الأموال المقترضة في مشاريع واستثمارات تحقق عائداً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، مما يدعم تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج ويعزز استدامة الاقتصاد، حتى إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة. ولكن إذا تم استخدام القروض لتغطية النفقات الجارية مثل الرواتب ومعاشات التقاعد، فإن الدين لن يكون مستداماً، حتى لو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة (Blanchard, 1995: 4)

بناءً على ما تم طرحه، يمكن للباحث تعريف الاستدامة المالية بأنها القدرة على توليد إيرادات كافية لتغطية عجز الموازنة، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على الوفاء بالتزامات ديونها المتراكمة والمستمرة، دون التعرض لمخاطر الإفلاس، وذلك من خلال تحقيق فائض مالي مستقبلي على المدى الطويل.

رابعاً/ أهمية الاستدامة المالية.

اكتسبت الاستدامة المالية أهمية متزايدة باعتبارها قضية محورية في السياسات المالية العالمية، ويعود ذلك إلى الاختلالات الحادة التي شهدتها العديد من الدول في أوضاعها المالية بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008. هذا الوضع أدى إلى تركيز متزايد على تحليل آثار السياسات المالية وتقييم تأثيراتها على الوضع المالي للدول (محمد وحسين، 2016: 35).

تبرز أهمية الاستدامة المالية في دعم اقتصادات الدول، سواء المتقدمة أو النامية، من خلال اتباع سياسة مالية مستدامة، وهو ما يعني أن الاقتصاد يسير في الاتجاه الصحيح، مع استغلال فعال للموارد الاقتصادية المتاحة، مما ينعكس في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (النفيعي وعبدالرحمن، 2020: 8). تسعى الدول إلى تحقيق الاستدامة المالية لضمان قدرتها على الاقتراض وتغطية العجز المالي بشروط ميسرة وفوائد منخفضة. وفي المقابل فإن فقدان الدولة لاستدامتها المالية أو تراجع ثقة الأسواق المالية في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قد يؤدي إلى توقف الدائنين عن إقراضها، أو فرض شروط صارمة ورفع أسعار الفائدة على قروضها إلى مستويات مرتفعة. ويُعد ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم العوامل المؤثرة في استدامة الوضع المالي للدولة. (Arnold, 2014: 13)

توجد العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في استدامة المالية العامة. فزيادة معدلات نمو الإنفاق الحكومي بوتيرة أعلى من نمو الإيرادات، بالإضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في المستقبل، يؤديان إلى توقعات بزيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يعزز احتمالية فقدان الدولة لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. كما أن هناك علاقة طردية بين الاستدامة المالية ومعدلات النمو الاقتصادي؛ حيث إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل وبالتالي تحسين العوائد الضريبية للدولة، هذا يؤدي إلى تقليص الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة من جهة، وزيادة معدلات الاستثمار، والاستهلاك، والإدخار من جهة أخرى. وفي هذه الحالة، يتم الحد من الإنفاق التعويضي الحكومي (الإنفاق الذي تخصصه الدولة للقطاعات الخدمية لتعويض نقص الموارد فيها)، والذي غالباً ما يُمول عبر الدين العام. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الاستدامة المالية، من بينها حجم الدين الداخلي والخارجي وما يستتبعه من تكاليف لخدمة الدين العام، إلى جانب الهبات والمساعدات التي تتلقاها الدولة من الدول الأخرى والمؤسسات المالية الدولية. (Fleisher, 2017: 7)

خامساً/ قواعد الاستدامة المالية.

توجد عدة قواعد مالية رشيدة، والتي إذا تم تطبيقها، يمكن أن توجه السياسة المالية بشكل سليم. تعتبر هذه القواعد مؤشراً على تحقيق شروط الاستدامة المالية للدولة، ويمكن توضيح هذه القواعد المالية كما يلي:-

1- القاعدة الذهبية : بموجب هذه القاعدة يتم اللجوء الى الاقتراض خلال الدورة الاقتصادية في حالة تمويل نفقات الاستثمار العام لكونه الرافعة المالية للنمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية، بينما يتم تغطية الإنفاق الجاري عبر الإيرادات الضريبية، والسعي لتحقيق التوازن بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية والسماح بالاستدانة لتمويل الأنفاق الاستثماري فقط (داغروصلال، 2017: 8).

هناك مبرر للمستوى الإيجابي للدين العام يتعلق بمفهوم العدالة بين الأجيال. فالإنفاق الحكومي يتضمن نوعاً من الاستثمار العام الذي يعود بفائدة على الأجيال القادمة. إذا تم تمويل الإنفاق الاستثماري الحالي بالكامل من الإيرادات الجارية، فإن الجيل الحالي سيتحمل جميع التكاليف، دون أن يكون قادراً على الاستفادة الكاملة من العوائد المستقبلية لهذا الإنفاق. في المقابل، إذا تم تمويل هذا الإنفاق الاستثماري من خلال الدين العام، فإن الأجيال القادمة ستسهم في تحمل جزء من التكلفة. ولهذا، يزداد الاعتراف بشرعية تمويل الاستثمار عبر الدين العام، وهو ما يُعرف بـ "القاعدة الذهبية (الاعرجي والسلطاني، 2021: 54-55).

2- قاعدة تحقيق التوازن في الموازنة وهي القاعدة التي تنص على ضرورة أن يكون العجز في الموازنة حالة استثنائية ناتجة عن ظروف استثنائية يتوجب على الدولة أن تتحكم فيها عند زوال الحالات الاستثنائية، إذ يمكن التوسع في التمويل بالعجز الموازني في حالات الركود، والسعي لتحقيق التوازن في الحالات الطبيعية ويتلخص هدف هذه القاعدة لخفض العجز الناجم عن الظروف الاقتصادية الاستثنائية إلى مستوى معين من خلال خفض مستوى الأنفاق العام بمعنى أن هذه القاعدة تقيد المتغير الذي يؤثر على نسبة الدين العام ويكون تحت سيطرة صناعات السياسة وتوضح هذه القاعدة توجيه عملي واضح وتساعد على استدامة الدين العام، ويمكن تحديد قاعدة توازن الموازنة كما التوازن العام والهيكلية أو التوازن المعدل دورياً والتوازن على مدى الدورة الاقتصادية. (صالح وسليمان، 2021: 103)

3- قاعدة ضبط النفقات العامة: هذه القاعدة لا ترتبط بشكل مباشر بهدف القدرة على تحمل الديون، حيث إنها لا تفرض قيوداً على جانب الإيرادات، كما لا تحد من وظيفة السياسة المالية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي خلال فترات الصدمات السلبية. كما أنها لا تتطلب تعديلات لمواجهة التقلبات الدورية، ولكن يمكن استخدامها لتحسين الأوضاع المالية بما يتماشى مع متطلبات الاستدامة المالية، خصوصاً إذا تم تطبيقها بجانب قواعد الدين العام أو الموازنة العامة. يمكن لهذه القاعدة أن تحد من الإنفاق العام في فترات الازدهار الاقتصادي، وغالباً ما يتم تحديد حدود الإنفاق إما كنسب مئوية من معدلات النمو أو بالقيمة المطلقة، وأحياناً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (الافندي، 2012: 542). وتشمل السقوف المحددة للإنفاق ما يلي:

أ- الحفاظ على سقف للإنفاق بحيث لا يتجاوز (30%-35%) من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى تعزيز النشاط الحكومي في الاقتصاد

ب- سقف التأثير الاجتماعي، التي تحدد بناءً على الأولويات الاجتماعية، وعادة ما لا تتجاوز (40%) من إجمالي الموازنة السنوية أو إطار المدى المتوسط .

ج- الالتزام بالمعدل الدولي لعجز الموازنة، والذي يتراوح بين (3%-4%) من الناتج المحلي الإجمالي.

3- قاعدة وحدة الموازنة: تنص هذه القاعدة على ضرورة توحيد الإيرادات والنفقات الحكومية في وثيقة واحدة، مهما تنوعت مصادر الإيرادات واختلفت أوجه الإنفاق. يجب أن تمتلك الدولة موازنة واحدة فقط، حيث يتم دمج جميع النفقات في كتلة واحدة والإيرادات في كتلة أخرى. هذا التوحيد يساهم في تقديم صورة شاملة وواضحة عن الوضع المالي للدولة. يرى بعض الباحثين، مثل ريكاردو، أن هدف التوحيد هو التنظيم والشفافية، مما يمكن المعنيين بالشؤون الحكومية من فهم الأوضاع المالية بسرعة ودقة، ويساهم في تعزيز الاستدامة المالية للدولة (عطوي، 2003: 334).

كما تمنح هذه القاعدة رؤية واضحة للوضع المالي العام للدولة وفقاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تمنح السلطة التنفيذية من إخفاء العجز المالي في الموازنة، وتجنب الانتقادات التي قد تواجهها بسبب

العجز، حيث إن وجود عجز غير مُعالج سيصعب على الدولة الحصول على قروض بسهولة. ومع ذلك، قد تلجأ السلطة التنفيذية في بعض الحالات إلى الاقتراض لتغطية نفقات مستقبلية لا يتم عرضها على السلطة التشريعية. بعض الدول خالفت هذه القاعدة لأسباب مثل

- أ- توسع وظائف الحكومة التي تتطلب استقلالية مالية وإدارية لتنفيذ مشاريعها
- ب- تطور مفهوم النفقة العامة وتعدد أهدافها المرتبطة بتطور الدولة
- ت- تنوع المرافق العامة الخاضعة للإجراءات المالية والرقابة البرلمانية بسبب أهمية الخدمات التي تقدمها ورغم أهمية هذه القاعدة، فإن مبدأ وحدة الموازنة ليس قاعدة دستورية صارمة (عطوي، 2003: 63)

4- قاعدة المرونة في الموازنة العامة: تعني هذه القاعدة ضرورة تبني الحكومة مرونة في إدارة الموازنة وفقاً للحالة الاقتصادية. ففي أوقات الركود، يمكن التوسع في عجز الموازنة العامة، والعكس صحيح في حالات التضخم، أصبح عجز الموازنة العامة ظاهرة شائعة في السنوات الأخيرة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. عندما تواجه الحكومة عجزاً في سنة معينة، فإنها تجد صعوبة في تحصيل إيرادات كافية من الضرائب وغيرها من المصادر لتغطية نفقاتها، فتضطر إلى الاقتراض لسد العجز وفقاً لهذه القاعدة، يُسمح للحكومة بتسجيل عجز مؤقت في موازنتها، شريطة أن تكون قادرة على العودة إلى التوازن المالي في المستقبل، مع توضيح أسباب العجز والإجراءات المتخذة لمعالجته. (سعود، 2017: 63)

5- قاعدة الدين العام: تعد هذه القاعدة أكثر فاعلية من القواعد المالية الأخرى من حيث ضمان التقرب إلى هدف الدين وسهولة المراقبة والمتابعة، إذ تضع حداً صريحاً آمناً لأجمالي الدين العام، ومع ذلك فإن مستوى الدين العام يستغرق وقتاً ليتأثر بتدابير الموازنة العامة ومن ثم لا توفر توجهات واضحة على المدى القصير لصانعي السياسات وتتأثر الديون بالتطورات الخارجة عن سيطرة الحكومة مثل تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة (بن عيسى، 2020: 19)

6- قاعدة مكابح الدين: تتيح هذه القاعدة إمكانية تفادي التراكمات الناتجة عن الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى الحد من النمو المتزايد في الدين العام، وتتضمن هذه القاعدة سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية من خلال السماح بعجز دوري في حالة الانكماش الاقتصادي ويتطلب توفر فائض مالي عندما يكون الاقتصاد في حالة الازدهار لذا فإن لهذه القاعدة هدف واضح هو ضمان الاستدامة المالية وتسهيل الدورة الاقتصادية وتقلبات النمو. (داغروصلال، 2017: 8)

7- قاعدة العجز الحكومي: وفقاً لهذه القاعدة، يجب ألا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (3-4%)، كما هو محدد في معاهدة ماستريخت، وهي النسبة التي تبنتها معظم دول العالم لتحقيق الاستدامة المالية. تُعد هذه القاعدة من بين أهم القواعد، لأنها تهدف إلى التحكم في تراكم الديون وضمان تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل. (الاعرجي والسلطاني، 2018: 29) ، وبالتالي يمكن القول أن لكل قاعدة من قواعد الاستدامة المالية تأثيرها على حالة الموازنة العامة.

سادساً/ أهم مؤشرات قياس الاستدامة المالية

أصبحت دراسة وتحليل جدوى القطاع المالي موضوعاً رئيساً لعمل السياسة الاقتصادية، خاصة بعد الازمات التي تعرضت لها اقتصادات الدول النامية في التسعينات واثرت فيها بشكل كبير، أطلق صندوق النقد الدولي برنامجاً طويلاً الأجل بهدف تقييم مدى قدرة الحكومات على مواجهة الأزمات المالية أو تعرضها لها، ويتم تحليل الاستدامة المالية وفقاً للمعايير التي وضعتها المؤسسات الدولية، باستخدام مجموعة من المؤشرات التركيبية تأخذ هذه المؤشرات في الاعتبار

التطور التاريخي للمتغيرات المرتبطة بالسياسة المالية، مثل الدين العام، العجز المالي، ومستويات الضرائب وفيما يلي نستعرض أبرز مؤشرات الاستدامة المالية المستخدمة في هذا البحث:

1- مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي

يقصد بالدين العام تلك المبالغ التي تلتزم بها الحكومة أو الوحدات العامة تجاه الأطراف الأخرى نتيجة اقتراضها لتمويل العجز في الموازنة العامة، مع التعهد بسداد الدين في فترة محددة وتحمل الأعباء المالية المترتبة عليه وفقاً لشروط الدين المتفق عليها. أما الناتج المحلي الإجمالي فيشير إلى القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون سنة واحدة (عصماني ورايح، 2018: 400) تكمن أهمية مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في تقديم صورة شاملة عن عبء الدين العام ومدى استقرار الاقتصاد، إذ يعبر عن قدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته المالية المتعلقة بالدين العام من خلال الإنتاج الذي يولده خلال العام. ارتفاع هذا المؤشر يعكس وضعاً سلبياً للاقتصاد، حيث يكون معدل نمو الدين أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما يشير انخفاض المؤشر إلى حالة إيجابية، إذ يكون معدل نمو الدين أقل من معدل نمو الناتج المحلي. على الرغم من بساطة هذا المؤشر، فإنه يوفر تقييماً واضحاً لعبء الدين العام، ويُستخدم كمرجع لتقييم الموقف المالي لأي دولة ومدى قدرتها على سداد ديونها العامة على المدى المتوسط والطويل.

يعتبر الموقف المالي لأي دولة غير مستدام مالياً وفق هذا المؤشر في الحالات التالية: عندما يحتاج الحفاظ على استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى تغييرات جوهرية في السياسات المالية الحالية. غالباً ما يُستند إلى معيار معاهدة ماستريخت لعام 1992، التي وضعت نسبة الدين العام المقبولة عند 60% من الناتج المحلي الإجمالي كحد أعلى. تجاوز هذه النسبة يعكس دخول الدولة في أزمة مديونية، مما يؤدي إلى فقدان مرونة السياسة المالية وزيادة احتمالية تطبيق سياسات تقشفية تؤثر سلباً على الاستدامة الاقتصادية.

علاوة على ذلك، يؤدي ارتفاع نسبة الدين العام إلى منافسة الحكومة للقطاع الخاص في سوق الائتمان، وزيادة أعباء الدين العام، مما ينجم عنه عبء ضريبي أكبر، وهو ما ينعكس سلباً على الاستثمار والاستهلاك والتنمية الاقتصادية بشكل عام. بناءً على ذلك، يُعد هذا المؤشر إرشادياً في تقييم الوضع المالي للدولة والتزامها بضوابط الاستدامة المالية. وبشكل عام، يُعتبر الدين العام مستداماً إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة أو تتراجع تدريجياً على المدى الطويل (موعش، 2020: 4).

2- مؤشر الفجوة الضريبية

ويتم قياس هذا المؤشر انطلاقاً من تحليل رصيد الضريبة ومدى تغطيتها لأعباء الحكومة، وبحسب بمقارنة نسبة الضريبة الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي والفرق بينهما يمثل الفجوة الضريبية (بن دعاس وروقوب، 2018: 116)، قام Blanchard سنة 1990 بإجراء بحوثه الأولى حول مؤشر الفجوة الضريبية، وأكد أن هذا المؤشر يعتمد على مبدأ الحفاظ على النسبة المطلوبة للدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويعني ذلك أن السياسة الضريبية ينبغي أن تركز على تقليص الفجوة بين الضرائب المستهدفة والضرائب المحصلة فعلياً. إضافة إلى ذلك، يقوم هذا المؤشر بقياس نسب الضرائب اللازمة من الناتج المحلي الإجمالي بهدف تحقيق استقرار نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (Scott, 2006: 181-182)

3- مؤشر العجز الأولي:

الموازنة العامة هي الخطة المالية الأساسية السنوية للدولة، والتي تؤدي دوراً رئيسياً في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال الإنفاق الحكومي الاستثماري والجاري، وأي عجز في الإيرادات العامة عن سداد النفقات العامة يعكس عجزاً في الموازنة العامة للدولة، يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي في الموازنة العامة، وذلك من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة دون احتساب مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة دون تحصيل الفوائد، أي في صورتها الأولية. تعكس هذه النسبة مدى تأثير القيود المفروضة على القرارات المتعلقة بالموازنة العامة السنوية نتيجة زيادة عبء الدين العام. إذ يؤدي هذا العبء إلى تضيق الخيارات المتاحة في تخصيص الإنفاق العام، مما يحول جزءاً كبيراً من النفقات العامة إلى نفقات حتمية لا يمكن تفاديها، وهو ما يضعف بدوره الاستدامة المالية.

يمكن قياس مؤشر العجز أو الفائض الأولي باستخدام المعادلة التالية (بن عيسى ، 2020: 286):

الفائض او العجز الأولي = الإيرادات العامة (دون حصيله العوائد) - النفقات العامة (دون احتساب الفوائد).

4- مؤشر صندوق النقد الدولي للدول ذات الموارد الناضبة:

تواجه غالبية الدول النفطية منذ عقود تحديات مالية متعددة، نظراً لاعتماد التنمية الاقتصادية بشكل كبير على الإيرادات النفطية المتقلبة، والتي تتأثر بشكل رئيسي بعوامل خارجية تتحكم في اتجاهات أسواق النفط العالمية. في هذا السياق، يؤدي الانخفاض المستمر في أسعار النفط إلى ما دون المستويات التي بنيت عليها موازنات هذه الدول إلى ضرورة إعادة هيكلة وتصميم السياسات المالية، بهدف عزل تقلبات أسعار النفط عن التأثير السلبي على الأوضاع المالية والاقتصادية، بما يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية الوطنية وخطط التنمية والاستقرار الاقتصادي. وبالنسبة للدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الناضبة، فإن نتائجها ستظل غامضة في ظل مؤشرات التأكيد وعدم التأكيد عند تقييم وتحديد مدى الاستدامة المالية. (ال طعمة والشمري ، 2018: 2)، لذا عمل صندوق النقد الدولي على اتباع مؤشر خاص لهذه الدول والمتمثل بالصيغة الآتية:

$$\text{مؤشر صندوق النقد الدولي للدول ذات الموارد الناضبة} = \frac{\text{الإيرادات من المورد الناضب}}{\text{مجملة الإيرادات العامة}} \times 100$$

لمعرفة الامكانات الحقيقية لاقتصادات تلك الدول عن طريق قدرتها على تمويل التزاماتها وقدرتها على تسديد الدين والفوائد المترتبة عليه، وذلك لان تلك الدول تعتمد اعتماداً كلياً على بيع الموارد الطبيعية النفط والغاز لتحقيق إيراداتها. إن تحقيق الاستدامة المالية في هذا المؤشر يتحقق من خلال تقليل الاعتماد على العوائد المتحققة من الموارد الناضبة وفتح مصادر أخرى للتمويل، فالدولة التي تكون قادرة على توظيف واستثمار الأموال التي تحصل عليها من عوائد الموارد الناضبة وتوجيهها نحو تسديد نفقاتها العامة، تكون قادره على تحقيق الاستدامة المالية (الدرمكي، 2017: 25).

5- مؤشرات الاقتدار المالي تقوم هذه المؤشرات بتقييم مدى قدرة الحكومة، من خلال موازنتها العامة، على التعامل مع مخاطر تصاعد الدين العام أو أي أحداث طارئة في المستقبل. وبمعنى آخر، تستخدم هذه المؤشرات لقياس مدى فعالية السياسة المالية للحكومة في مواجهة تحديات الدين العام المستقبلية. يتم تحليل ذلك من خلال عدة مؤشرات، أبرزها: (الريفي، 2014، 46-47):

أ- مدى توازن معدل نمو الإيرادات مع نمو النفقات العامة: تعكس الأزمة المالية المستمرة للدولة نفسها في استمرار عجز الموازنة، إذ إن الدولة تعتمد في تمويل هذا العجز أو الجزء الأكبر منه على المساعدات الخارجية، فكلما كان معدل نمو

النفقات العامة اعلى من معدل نمو الايرادات العامة دل ذلك على هشاشة الموقف المالي للدولة، وتزايد عدم قدرتها على سداد الديون في المستقبل.

ب- مدى توافق سعر الفائدة على الدين مع وتيرة نمو الدين العام: يمكن حساب هذا المؤشر من خلال الصيغة الاتية :

$$\text{مدى توافق سعر الفائدة على الدين مع نمو الدين العام} = \frac{\text{معدل الفائدة}}{\text{معدل نمو الدين العام}} \times 100$$

يُستخدم هذا المؤشر لمقارنة معدل الفائدة مع معدل نمو الدين العام، حيث يشير ارتفاع سعر الفائدة أو تساويه مع معدل نمو الدين العام إلى فعالية إدارة الدين العام وقدرة الحكومة على السيطرة عليه. أما في حال كان سعر الفائدة أقل من معدل نمو الدين العام، فإن ذلك يشير إلى احتمالية الوصول إلى مرحلة الخطر.

أ- مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات: يعد بمثابة المؤشر الأفضل، إذ يمكن عده مؤشر للاستدامة المالية، لأن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون أصبحت أكثر من موارد البلد الاساسية من العملات الاجنبية، وعليه تخفيض أحد أهم مصادر الإيرادات لسداد أعباء هذا الدين في الدول التي تستعمل الدين العام الخارجي لغرض الاستثمار لفترات طويلة قد تظهرها المؤشرات بأنها تعاني من دين عام خارجي مرتفع لكن مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الصادرات الناتجة من مردود الاستثمار، فالمديونية سوف تصبح منخفضة، ويمكن حسابه وفق الصيغة الاتية :

$$\text{مؤشر الدين الخارجي الى الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{حجم المديونية الخارجية}} \times 100$$

المطلب الثاني: العلاقة بين الاستدامة المالية والناتج المحلي الاجمالي.

يمكن ربط العلاقة بين علاقة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي والناتج المحلي الإجمالي الذي يشير إلى أن زيادة الدين العام يمكن أن تؤدي إلى تراجع الاستثمار وتباطؤ النمو الاقتصادي، عند تجاوز نسبة الدين 90% من الناتج المحلي الإجمالي، يصبح النمو الاقتصادي معرضاً للتباطؤ بشكل كبير ومع ذلك، تشير الدراسات إلى أن السياسات المالية قد تكون مفيدة في فترات الركود حيث يمكن للإنفاق الحكومي أن يفوق التأثير السلبي للدين على المدى القصير، ولكن تأثير الدين السلبي يتضح على المدى البعيد عند تجاوز الدين نسبة 90-100% من الناتج المحلي الإجمالي. (Checherita-

Westphal & Rother, 2012: 13-14)

العلاقة بين نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الاجمالي تفترض نظرية التكافؤ الريكاردى لبارو أن طريقة تمويل الحكومة (سواء عن طريق الضرائب أو الديون) لا تؤثر بشكل كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي، السبب وراء ذلك هو أن الأفراد سيقومون بالتوفير لمواجهة الزيادات الضريبية المستقبلية لسداد الديون، مما يخفف من

أثر نسبة الفائض أو العجز على النمو الاقتصادي. (Blanchard & Perotti, 2002 : 1329-1330)

الفجوة الضريبية والناتج المحلي الإجمالي ان قدرة الحكومة على تحصيل الضرائب بفعالية تعتبر حاسمة للنمو الاقتصادي. تشير الفجوة الضريبية الكبيرة إلى ضعف القدرة المالية وارتفاع التهرب الضريبي، مما قد يعيق النمو الاقتصادي، إلا أن تحسين التحصيل الضريبي يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية على المدى القصير، لكنه قد يبطئ النشاط الاقتصادي بسبب زيادة العبء الضريبي على الأفراد والشركات. (Besley & Persson, 2014: 100-101)

نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة والنتاج المحلي الإجمالي في البلدان التي تعتمد على الإيرادات النفطية، قد يكون النمو الاقتصادي أبطأ، وهو ما يسمى "لعنة الموارد". يؤدي الاعتماد الكبير على النفط إلى تأثيرات سلبية على قطاعات أخرى، ومن جانب آخر أن تأثير "المرض الهولندي"، يؤدي قطاع الموارد المزدهر إلى تقدير سعر الصرف الحقيقي، مما يجعل قطاعات الاقتصاد الأخرى أقل قدرة على المنافسة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع قطاع الصناعة والقطاعات الأخرى، مما قد يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل عام، وان تقلب إيرادات الموارد وتأثيرها على النمو الاقتصادي، قد تشهد البلدان التي لديها نسبة عالية من عائدات النفط إلى الإيرادات العامة المزيد من التقلبات في الاقتصاد الكلي، مما قد يؤثر سلباً على نمو الناتج المحلي الإجمالي على المدى الطويل. (van der Ploeg & Poelhekke, 2009: 727-728).

الإيرادات العامة إلى النفقات العامة والنتاج المحلي الإجمالي خلال فترات الركود، يمكن لزيادة الإنفاق الحكومي أن تحفز الطلب الكلي وتدعم النمو الاقتصادي، مما يعكس علاقة عكسية بين نسبة الإيرادات إلى النفقات والنمو على المدى القصير. تشير الدراسات إلى أن صدمات الإنفاق الحكومي الإيجابية تؤثر إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، بينما تؤدي صدمات الضرائب الإيجابية إلى تأثيرات سلبية. (Ostry, Ghosh, & Espinoza, 2015: 4-5).

المطلب الثالث النموذج الخاص بالجانب الكمي القياسي

نحصل على نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL- والمعادلة التالية الخاصة بالمتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي:

$$GDP = f(DEGD, SUGD, TAG, OIPR, PUPU) \quad T=2004-2022$$

وبالتالي فإن معادلة النموذج المقترح في صورتها الصريحة وفي الشكل الخطي تكون على الصورة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta GDP_t &= B_0 \\ &+ \sum B_1 \Delta GDP_{t-1} + \sum B_2 \Delta DEGD_{t-1} + \sum B_3 \Delta SUGD_{t-1} + \sum B_4 \Delta TAG_{t-1} + \\ &\quad GDP_{t-1} \sum B_5 \Delta OIPR_{t-1} + \sum B_6 \Delta PUPU_{t-1} + \alpha_1 \Delta \\ &+ \alpha_2 \Delta GEGD_{t-1} + \alpha_3 \Delta SUGD_{t-1} + \alpha_4 \Delta TAG_{t-1} + \alpha_5 \Delta OIPR_{t-1} + \alpha_6 \Delta PUPU_{t-1} \varepsilon t... \end{aligned}$$

حيث أن:

✓ Δ : يشير إلى الفروقات من الدرجة الأولى.

✓ Pq: تمثل الحد الأعلى لفترات الابطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.

✓ B1, B2, B3, B4, B5, B6: تمثل معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

✓ $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: تمثل معاملات العلاقة طويلة الأجل.

✓ GDP: الناتج المحلي الإجمالي.

✓ DEGD: إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي.

✓ SUGD: الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي

✓ TAG: الفجوة الضريبية

✓ OIPR: نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة

✓ PUPU: نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة

اختبار استقراريه السلاسل الزمنية : تم إجراء الاختبارات على ثلاث مراحل من الخصائص هي:

1. مرحلة حد ثابت واتجاه زمني Trend and Intercept.

2. مرحلة حد ثابت دون اتجاه زمني Intercept.

3. مرحلة دون اتجاه ثابت واتجاه زمني None.

الجدول (1)

(ADF) نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع

المتغيرات Variable	عند المستوى Level			عند الفرق الأول First Deference			درجة التكامل		
	الخصائص	t- Statistic	نتيجة السكون	القيم الدرجة	الخصائص	t-Statistic		نتيجة السكون	القيم الدرجة
GEGD	Trend and Intercep	-3.41 0.05	ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-5.10 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	I(1)
	Intercept	-3.25 0.02	ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-5.47 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
	None	-1.02 0.27	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-4.96 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
SUGD	Trend and Intercep	-1.42 0.84	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-9.36 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	I(1)
	Intercept	-2.18 0.21	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-9.32 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
	None	-1.52 0.11	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-9.29 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
TAG	Trend and Intercep	-2.73 0.22	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-9.05 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	I(1)
	Intercept	-0.39 0.90	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-9.03 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
	None	-0.93 0.30	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-8.69 0.00	ساكن	عند مستوى 5%	

OIPR	Trend and Intercep	-0.45 0.98	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-9.11 0.00	ساكن	عند مستوى 5%	I(1)
	Intercept	-1.66 0.44	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-8.76 0.00	ساكن	عند مستوى 5%	
	None	0.24 0.75	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-8.81 0.00	ساكن	عند مستوى 5%	
PUPU	Trend and Intercep	-1.33 0.86	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-7.50 0.00	ساكن	عند مستوى 5%	I(1)
	Intercept	-2.61 0.09	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-7.32 0.00	ساكن	عند مستوى 5%	
	None	0.27 0.58	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-7.39 0.00	ساكن	عند مستوى 5%	
GDP	Trend and Intercep	-1.66 0.75	غير ساكن	عند مستوى 5%	Trend and Intercep	-8.45 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	I(1)
	Intercept	0.16 0.96	غير ساكن	عند مستوى 5%	Intercept	-8.26 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	
	None	1.64 0.97	غير ساكن	عند مستوى 5%	None	-7.25 0.00	ساكن	عند مستوى 1%	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق برنامج EViews.13

تؤكد نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع AUGMENT DICKEY –FULLER - ADF ، بالنسبة لسلاسل متغيرات الدراسة على وجود جذر الوحدة عند المستوى، وبالتالي فإن متغيرات الدراسة ليست ساكنة في المستوى ، في المقابل بعد اعداد الفرق الأول استقرت جميع سلاسل متغيرات الدراسة عند الفرق الأول ، يمكن القول أننا نرفض الفرضية العدم H0 القائلة بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة وهذا عند مستوى 0.05% و 0.1%.

بما أن متغيرات البحث تتميز بالسكون عند الدرجة (1) سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة ARDL وهذا لتحقيق الشرط المتمثل في استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول.

جدول (2)

تقدير نموذج الناتج المحلي الاجمالي باستخدام ARDL (2.2.2.2.2)

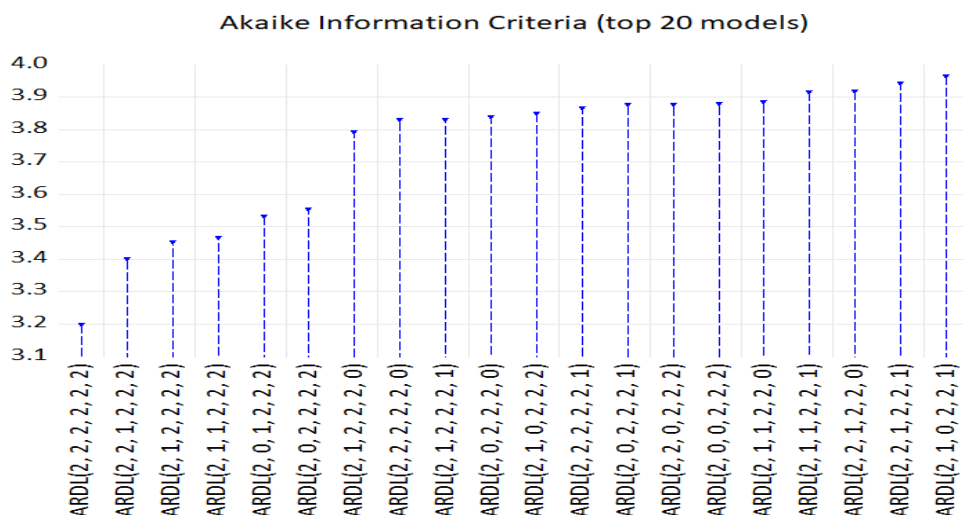
Dependent Variable: GDP
 Method: ARDL
 Date: 11/30/24 Time: 21:48
 Sample (adjusted): 2005Q2 2022Q4
 Included observations: 53 after adjustments
 Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (2 lags, automatic): DEGD SUGD TAG OIPR PUPU
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 486
 Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.828297	0.026804	68.20945	0.0000
GDP(-2)	-0.890095	0.029265	-30.41485	0.0000
DEGD	0.866188	0.215591	4.017737	0.0003
DEGD(-1)	-1.539550	0.383731	-4.012054	0.0003
DEGD(-2)	0.619310	0.179464	3.450881	0.0015
SUGD	-3.373197	1.409113	-2.393844	0.0222
SUGD(-1)	2.370573	2.056813	1.152546	0.2569
SUGD(-2)	-3.656077	1.182103	-3.092860	0.0039
TAG	9.580576	0.620597	15.43768	0.0000
TAG(-1)	-18.11423	0.918532	-19.72086	0.0000
TAG(-2)	8.363359	0.445159	18.78735	0.0000
OIPR	13.09665	0.883607	14.82181	0.0000
OIPR(-1)	-23.00012	1.457609	-15.77935	0.0000
OIPR(-2)	11.79864	0.701799	16.81199	0.0000
PUPU	261.8786	44.92885	5.828741	0.0000
PUPU(-1)	-379.9100	66.61378	-5.703175	0.0000
PUPU(-2)	233.1372	38.88654	5.995320	0.0000
C	253.6784	26.75555	-9.481338	0.0000
R-squared	0.999934	Mean dependent var	257.4019	
Adjusted R-squared	0.999902	S.D. dependent var	106.1463	
S.E. of regression	1.048344	Akaike info criterion	3.196602	
Sum squared resid	38.46586	Schwarz criterion	3.865757	
Log likelihood	-66.70994	Hannan-Quinn criter.	3.453927	
F-statistic	31356.52	Durbin-Watson stat	1.373331	

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 13 Eviews

من الجدول أعلاه يقدر معامل التحديد $R^2=99.99\%$ وهو مقبول ويعبر على أن 99.99% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ، سببها المتغيرات المستقلة كما أن قيمة فيشر =31356.52 معنوية وأكبر من القيمة الجدولية مما يدل على أن النموذج له دلالة احصائية اختبار فترات الابطاء المثلى :
 اعتمادا على اختبار AIC تم تحديد فترات الابطاء، تبين أن النموذج: (2.2.2.2.2) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي :

شكل (1) نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds test):

يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) وتشير النتائج أدناه أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic = 8.46، أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية عدم التنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ويدل ذلك على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الاجمالي، DEGD: اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي، SUGD: الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي، TAG: الفجوة الضريبية، OIPR: نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة، PUPU: نسبة الايرادات العامة الى النفقات العامة)، ومن أجل اختبار امكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات سيتم اجراء اختبار bounds test والجدول ادناه يوضح ذلك

الجدول (3)

اختبار bounds test

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	29.46330	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15
Finite Sample: n=55				
Actual Sample Size	53	10%	2.226	3.241
		5%	2.617	3.743
		1%	3.543	4.839
Finite Sample: n=50				
		10%	2.259	3.264
		5%	2.67	3.781
		1%	3.593	4.981

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

تقدير معالم نموذج البحث: المقترح للمتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي GDP بعد تحديد درجة التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج التالي:
اختبار جودة النموذج:
بالاعتماد على النموذج ARDL (2.2.2.2.2)، في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك باستعمال مجموعة من الاختبارات التالية:
اختبار مشكلة الارتباط الذاتي: (breusch - Godfrey Correlation Im test)
يشير هذا الاختبار من خلال معطيات الجدول الى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي نظرا لأن قيمة prob chi square – قد بلغت 0.28 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم، التي تنص على أن البواقي ليست لها ارتباطا ذاتيا.

جدول (4)

اختبار breusch - Godfrey Correlation Im test

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	1.236002	Prob. F(17,35)	0.2891
Obs*R-squared	19.88211	Prob. Chi-Square(17)	0.2803
Scaled explained SS	4.674201	Prob. Chi-Square(17)	0.9986

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج

EVIIEWS.13

اختبار مشكلة اختلاف التباين ARCH HETREIOSKEDASTICITY Test

اثبتت نتائج هذا الاختبار أن قيمة Prob chi – Square الخاصة بهذا الاختبار قد بلغت 0.84 وهي أكبر من 0.05 وعليه يمكن قبول فرضية العدم التي تشير الى تجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (5)

HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH

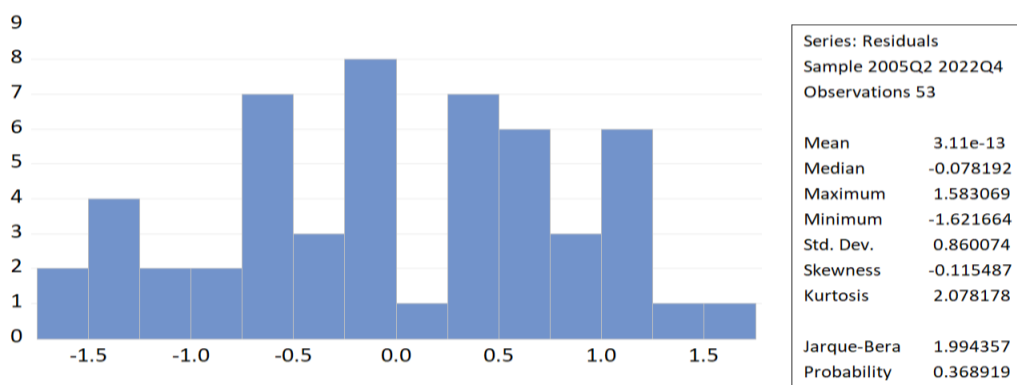
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.038984	Prob. F(1,48)	0.8443
Obs*R-squared	0.040575	Prob. Chi-Square(1)	0.8404

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

من خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن قيمة Prob jarque – Bera تساوي 0.36 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي عدم رفض فرضية العدم التي تشير الى خلو البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي، أي أنها موزعة توزيعا طبيعيا.

Histogram- normality Test الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

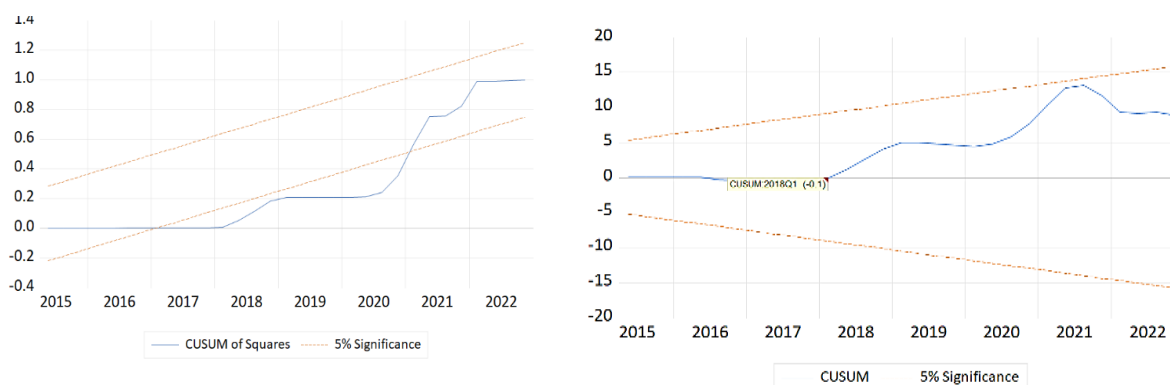


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

4-6-8-2-5- اختبار الاستقرار (stability test) :

يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لإختبارات كل من CUSUM و SQUARES OF CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% واستنادا على معظم الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي إقترحها كل من BROWN, DUBLIN وهذا لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية، لا بد من استخدام أحد الاختبارات التي إقترحها كل من BROWN, DUBLIN و EVANS (1975) الموضحة في الشكل التالي :

الشكل (3) : نتائج إختبار الاستقرار



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان التمثيل في كل من CUSUM test و CUSUM OF SQUARES TEST داخل الحدود عند مستوى 5% وبالتالي نقبل باستقرارية النموذج ، وهو البارز أن الاستقرار يعد مدة معينة في اخر فترة البحث. تقدير العلاقة قصيرة الاجل والطويلة ونموذج تصحيح الخطأ :

يتم تقدير العلاقة قصيرة الأجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ Ecm والذي يعبر عن متغيرات الدراسة بصيغة مرشح الفروق من الدرجة الأولى ، بحيث يكون حد تصحيح الخطأ مؤخرًا لفترة زمنية واحدة فقط ، باعتباره متغير تفسيري فمن خلاله يمكن معرفة سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل ، بحيث إذا كان معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة مع احتمالية معنوية أقل من ، 0.05 يدل على أن هناك علاقة طويلة الأجل ، حيث تعتبر القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ ، السرعة في استعادة حالة توازن من جديد وكانت نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل موضحة في الجدول التالي:

الجدول (6)

ARDL تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج

Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 11/30/24 Time: 22:02
Sample: 2004Q1 2022Q4
Included observations: 53

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.890095	0.017000	52.35714	0.0000
D(DEGD)	0.866188	0.166816	5.192477	0.0000
D(DEGD(-1))	-0.619310	0.149135	-4.152666	0.0002
D(SUGD)	-3.373197	0.850619	-3.965580	0.0003
D(SUGD(-1))	3.656077	0.890758	4.104458	0.0002
D(TAG)	9.580576	0.299400	31.99930	0.0000
D(TAG(-1))	-8.363359	0.308718	-27.09064	0.0000
D(OIPR)	13.09665	0.727930	17.99162	0.0000
D(OIPR(-1))	-11.79864	0.597269	-19.75429	0.0000
D(PUPU)	2.618786	26.92741	9.725354	0.0000
D(PUPU(-1))	-2.331372	25.35313	-9.195598	0.0000
CointEq(-1)*	-0.061797	0.003976	-15.54346	0.0000
R-squared	0.997811	Mean dependent var	6.845993	
Adjusted R-squared	0.997224	S.D. dependent var	18.38249	
S.E. of regression	0.968603	Akaike info criterion	2.970186	
Sum squared resid	38.46586	Schwarz criterion	3.416290	
Log likelihood	-66.70994	Hannan-Quinn criter.	3.141737	
Durbin-Watson stat	1.373331			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

من الجدول أعلاه يمكن توضيح الآتي :

✓ تشير نتائج تصحيح الخطأ إلى أن معامل تصحيح الخطأ (-0.6) ذو دلالة إحصائية وسالب ، مما يدل على وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة ، حيث يتم تصحيح حوالي 60% من الاختلالات التي قد تحدث في الأجل القصير لضمان العودة إلى التوازن في الأجل الطويل. هذا يعني أن المتغيرات ليست مستقلة عن بعضها ، بل تتحرك معاً بشكل متناسق بمرور الزمن ، حتى وإن شهدت تقلبات مؤقتة ، كما تعكس هذه النتيجة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ، حيث ترتبط ببعضها بعلاقة توازنية طويلة الأجل ، مما يؤكد أن أي اضطراب أو صدمة اقتصادية قصيرة الأجل لا يؤدي إلى فقدان هذا التوازن ، بل يتم تصحيحه تدريجياً مع مرور الوقت

✓ معلمة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي DEGD لها تأثير موجب مع الناتج المحلي الإجمالي ، حيث عند زيادة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي DEGD ب 1% ، سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، ب 0.86%.

✓ معلمة الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي SUGD لها تأثير عكسي مع الناتج المحلي الاجمالي ، حيث عند زيادة الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي SUGD ب 1% ، سيؤدي الى نقصان الناتج المحلي الاجمالي.(GDP) ب3.37%.

✓ تشير معلمة الفجوة الضريبية (TAG) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق إلى تأثير مزدوج؛ حيث يؤدي ارتفاع الفجوة الضريبية بنسبة 1% إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.37% في الأجل القصير، نتيجة لزيادة السيولة في الاقتصاد وتحفيز الاستهلاك والاستثمار. ومع ذلك، فإن اتساع الفجوة الضريبية يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.36% في الأجل الطويل بسبب تراجع الإيرادات الحكومية، وضعف الإنفاق على البنية التحتية والخدمات الأساسية، وزيادة العجز المالي

✓ تشير معلمة نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة (OIPR) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) في العراق إلى أن زيادة OIPR بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع GDP بنسبة 13.09%، مما يعكس الدور المحوري للإيرادات النفطية في تحفيز النمو الاقتصادي، يُفسّر هذا التأثير من خلال تعزيز الإنفاق الحكومي والاستثماري، وتحفيز الاستهلاك والقطاعات غير النفطية، مما يؤدي إلى توسع النشاط الاقتصادي

✓ معلمة نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة PUPU لها تأثير موجب مع الناتج المحلي الاجمالي ، حيث عند زيادة نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة PUPU ب 1% ، سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي.(GDP) ب 2.61% . تفسير النتائج في المدى الطويل : بعد التأكد من وجود علاقة طويلة أجل ينبغي الحصول على معلمات الأجل الطويل :

الجدول (7)

ARDL نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DEGD	-0.874684	0.339275	-2.578098	0.0143
SUGD	-7.538672	6.827036	-11.04238	0.0000
TAG	-2.755702	2.479426	-1.111427	0.2740
OIPR	3.066748	3.277846	9.355987	0.0000
PUPU	1.862632	21.74853	8.564404	0.0000
C	4.105002	40.13354	-10.22836	0.0000

EC = GDP - (-0.8747*DEGD -7.53867*SUGD -2.7557*TAG + 3.06675*OIPR + 1.8626321*PUPU +4.105002)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

نلاحظ من الجدول أعلاه :

✓ معلمة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي DEGD لها تأثير عكسي مع الناتج المحلي الاجمالي ، حيث عند زيادة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي SUGD ب 1% ، سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ب0.87%.

✓ معلمة الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي SUGD لها تأثير عكسي مع الناتج المحلي الاجمالي، حيث عند زيادة الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي SUGD ب 1% بالمائة، سيؤدي الى نقصان الناتج المحلي الاجمالي.(GDP) ب 7.53%.

- ✓ معلمة الفجوة الضريبية TAG لها تأثير موجب في الفترة t مع الناتج المحلي الاجمالي ، حيث عند زيادة الفجوة الضريبية TAG ب 1% ، سيؤدي الى نقصان الناتج المحلي الاجمالي. (GDP) بـ 2.75%.
- ✓ معلمة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة ، OIPR لها تأثير موجب مع الناتج المحلي الاجمالي ، حيث عند زيادة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة ، OIPR ب 1% ، سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي. (GDP) بـ 3.03%.
- ✓ معلمة نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة PUPU لها تأثير موجب مع الناتج المحلي الاجمالي ، حيث عند زيادة نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة PUPU ب 1% ، سيؤدي الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بـ 1.86%.
- الاستنتاجات والتوصيات
- 1- أن زيادة اجمالي الدين العام الى الناتج (DEGD) ترفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (0.86%) في الأجل القصير، لكنها تخفضه بنسبة (0.87%) في الأجل الطويل، مما يعكس دور الدين العام في تحفيز النمو مؤقتاً، مع تأثيرات سلبية لاحقة بسبب الأعباء المالية.
- 2- ان زيادة مؤشر الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي (SUGD) تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير بنسبة (3.37%)، وفي الأجل الطويل بنسبة (7.53%). هذا يعكس أن العجز المالي يضعف النمو الاقتصادي، خاصة إذا استمر لفترات طويلة، مما يزيد من الضغوط المالية على الحكومة ويقلل من قدرتها على الإنفاق الاستثماري.
- 3- ان زيادة الفجوة الضريبية (TAG) لها تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير بنسبة (3.37%)، ولكن في الأجل الطويل، تؤدي إلى انخفاضه بنسبة (8.36%). هذا يشير إلى أن الفجوة الضريبية قد تحفز النمو الاقتصادي على المدى القصير من خلال زيادة السيولة، ولكن على المدى الطويل، تؤدي إلى تراجع الإيرادات الحكومية وزيادة العجز المالي.
- 4- ان زيادة نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة (OIPR) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير بنسبة (13.09%)، وفي الأجل الطويل بنسبة (3.03%) هذا يعكس الاعتماد الكبير للاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية، مما يجعل النمو الاقتصادي حساساً لتقلبات أسعار النفط العالمية.
- 5- ان زيادة نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة (PUPU) تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير بنسبة (2.61%)، وفي الأجل الطويل بنسبة (1.86%) هذا يشير إلى أن تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات يمكن أن يدعم النمو الاقتصادي.

التوصيات:

- 1- وضع حد أقصى لنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (مثل 60% وفقاً لمعاهدة ماستريخت) لضمان استدامة المالية العامة، من خلال إنشاء هيئة مستقلة لمراقبة الدين العام وتوجيه القروض نحو مشاريع استثمارية ذات عوائد اقتصادية عالية.
- 2- تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال إعادة هيكلة النفقات وتقليل الهدر في الإنفاق الجاري إجراء مراجعة دورية للإنفاق العام وإلغاء البرامج غير الفعالة، مع التركيز على المشاريع الاستثمارية التي تعزز النمو الاقتصادي.
- 3- العمل على تقليل الفجوة الضريبية من خلال تحسين نظام التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب الضريبي وتطبيق أنظمة إلكترونية متطورة لتحصيل الضرائب، وتدريب الكوادر الضريبية، وزيادة الوعي الضريبي لدى المواطنين.
- 4- تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال تنمية قطاعات أخرى مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة وتقديم حوافز ضريبية واستثمارية للقطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية اللازمة لدعم هذه القطاعات.
- 5- يجب تحسين إدارة الموارد المالية عبر رفع كفاءة الجهاز الحكومي وتعزيز الشفافية من خلال نشر التقارير الدورية وتمكين المواطنين من الوصول إلى المعلومات المالية، كما أن تبني سياسات مالية مرنة يساعد على التكيف مع التقلبات الاقتصادية، فيما يساهم تحسين البيئة الاستثمارية وتقليل البيروقراطية في جذب الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب ذلك يعد تطوير القطاع المالي ضرورياً لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بينما يساهم تحسين جودة التعليم والتدريب في توفير كوادر مؤهلة تدعم النمو الاقتصادي.

المصادر:

- 1- الأعرجي، كاظم سعيد، والسلطاني، ياسين نادب، (2021). "تحليل واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة (2004-2019)مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية".
- 2- الافندي، محمد أحمد، (2012)النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة. الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.
- 3- آل طعمة، حيدر حسين، والشمري، هاشم مرزوك، (2018). "الاستدامة المالية وآفاق النمو الاقتصادي في العراق". المؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان - أربيل.
- 4- بن عيسى، إلهام، (2020). "الاستدامة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2000-2018) مجلة دفاتر.
- 5- داغر، محمود محمد، وصلال، شاكر حمود، (2017). "تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق". مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- 6- الدرمني، أحمد معيوف، (2017)الاستدامة المالية لإمارة أبوظبي في ظل التحديات الاقتصادية. مداد للنشر والتوزيع، الإمارات.
- 7- الريفي، حسام خالد حسين، (2014)العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
- 8- سعود، محمود حامد، (2017)قضايا اقتصادية معاصرة. حميثرا للنشر والترجمة، أبوظبي.
- 9- سليمان، محمد محمود، وعمر، محمد، (2014)إدارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية. كلية التجارة وإدارة الأعمال، القاهرة.
- 10- صالح، عهود حمود، وسلمان، أحمد عبدالله، (2021). "استراتيجية مستقبلية حول واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق". مجلة اقتصاديات الأعمال.
- 11- الطائي، هناء عبد الحسين، والشلال، مهند عزيز، (2015). "قياس استدامة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية.
- 12- عصماني، مختار، وأوكيل، راجح، (2018). "مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016". مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية.
- 13- عطوي، فوزي، (2003)المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة. منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- 14- علي، أحمد بريبي، (2015)الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات. دار الكتب.
- 15- محمد، عزيز شيماء فاضل، & خليل إسماعيل عزيز، (2019). "قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج VRA مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.
- 16- محمد، عمرو هشام، وحسين، عماد حسن، (2016). "متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق". مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- 17- المناوي، الشيخ عبد الرؤوف، (2011)التوقيف على مهمات التعاريف. دار الكتب العلمية.
- 18- موعش، امحمد، (2020). "منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية". دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي.

- 19- النفيعي ريا محمد وعبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، (2020). "مدى ارتباط المساءلة المالية بتحقيق الاستدامة المالية في الوحدات الحكومية". *مجلة الاقتصاد والمالية*.
- 1- Besley, T., & Persson, T. (2014). "Why do developing countries tax so little?". *Journal of Economic Perspectives*.
 - 2- Blanchard, O., & Perotti, R. (2002). "An empirical characterization of the dynamic effects of changes in government spending and taxes on output". *The Quarterly Journal of Economics*.
 - 3- Arnold, R. A. (2014). *Economics* (11th ed.). South-Western.
 - 4- Blanchard, O. J. (1995). "Suggestions for a new set of fiscal indicators". *Economic and Statistics, OECD*, Working Paper No. 7.
 - 5- Bradford, J. D. (2002). *Macroeconomics* (Updated ed.). McGraw-Hill.
 - 6- Checherita-Westphal, C., & Rother, P. (2012). "The impact of high government debt on economic growth and its channels". *European Economic Review*.
 - 7- Dahlby, B. (1993). *Sustainability of Fiscal Policy in Alberta*. Western Centre for Economic Research, Information Bulletin No. 13, Alberta.
 - 8- Fleisher, Shakti. (2017). "Continuous adaptation: Financial sustainability for global nonprofit startup". Capstone research report.
 - 9- Ostry, J. D., Ghosh, A. R., & Espinoza, R. (2015). "When should public debt be reduced?". *IMF Staff Discussion Note*.
 - 10- Scott-Joseph, A. (2006). "Debt sustainability in Caribbean countries: An exploration of alternative methodologies". *Caribbean Development Bank*.
 - 11- van der Ploeg, F., & Poelhekke, S. (2009). "Volatility and the natural resource curse". *Oxford Economic Papers*.